

**الفصل الخامس والعشرون من اراد ان يتوضأ من**

ماء فاجاب ثقة حراً او حرة عدا ائمة او محد وواف قد و  
 ان لم يشهد بانته نجس فلا يتوضأ ولا يشرب ولا يغسل شيئاً  
 ذلك الماء والاحوط ان يرقه ان امكن ثم يتيم وان كان غالب  
 رأيدان الخبر كاذب في هذا الخبر فانه يتوضأ به ولا يتيم وانا  
 اخبره فاسق بذلك فله ان يستعمل ان الظهارة اصل فلم يطل  
 حكمها بخبر غير العدل ان لم يعلب رأيه بانه صادق في هذا الخبر  
 فاذا غلب للائمة وضوءه بل يتيم لان الفاسق من اهل الشهادة  
 في الخلة والمستور كالعدل في رواية ارجح وهو قول الطحاوي و  
 كالفاسق في ظاهر الرواية وهو المأخوذ لان العدالة شرط  
 فيه ومكان شرط لا يكفي بوجوده من حيث الظاهر وان  
 اخبره ذم بذلك لا يتيم بل يتوضأ به كان شهادته لا تقبل  
 على المسلم فان غلب صدقه في قلبه فالأحب ان يرقه ثم يتيم  
 فان توضأ به ولم يرقه فصله جازت صلواته وان اخبره  
 صغيراً او معتد يعقلان ما يقولانه قيل هما كالبالغ العاقل  
 المسلم والاصح انهما كالذي قيد من دخل على قوم عدولاً  
 عدلان ولما لم طعام فدعوا الى ذلك فاخبره ثقة مدعيه

رجوت ان يكون غاوسه في سعة ويطيب له قوامه  
 ان يضرب بجاره ولو غرس شجر في الطريق ان لم يضرب  
 الا بالناس به وطاب له منافعه وانه غرس شجر فصارت  
 للسجود فله ان يأكل ثمره ولا يجوز له اخذ ثمره من  
 غرس على ضفة نهر ان كان يقرب بالناس وكل واحد ان  
 يأخذ الفارس الناس بقطعة وان لم يكن له شجرة في نهر  
 والاولى ان يرفع امره الى الحاكم حتى يأمر بقلعه وان كان  
 في ملكه تحلة يخرج بغيره الى ملك غيره فلذلك الغيب  
 له ارضه يمتنع نهر العامة فشق الماء حريم النهر حتى اصاب  
 النهر في ارضه فله ان ينصب طاحون في ارضه بذلك الماء  
 وليس له ان ينصب ذلك على نهر العامة فالبيع بالأم  
 لا رخصة للحدان برش الماء في الطريق السواق وان  
 عباره وقال الخويزردي بوسه للائمة بذلك ليسكن غبار  
 ولزيادة على ذلك لا يحمل وان رقع الطين والتراب بين  
 طريق العامة العامة قال ابو نصران رقع ذلك في أيام  
 العهد للثقة رجوت ان يكون مثاباً بمنزلة اماطة  
 الاذي عن الطريق وان كان رقع يضرب بالارة لا يسه  
 الفصل

هذا الخبر صحيح  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى